

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٥٩

الاثنين، ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٥، الساعة ١١/١٥
نيويورك

الرئيس:	مارتينيز بلانكو	(هندوراس)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد سيدوروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد أيتل
	إندونيسيا	السيد ويبسونو
	إيطاليا	السيد منسيوني
	بوتسوانا	السيد نكغوي
	الجمهورية التشيكية	السيد روفنسكي
	رواندا	السيد أوبلجورو
	الصين	السيد تشن هوا صن
	عُمان	السيد الخصيبي
	فرنسا	السيد لادسو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية	السيد بلمللي
	نيجيريا	السيد غومرسال
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ألبرايت

جدول الأعمال

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهاييتي (S/1995/614)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر إلى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١١/٢٥.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

المسألة المتعلقة بهاييتي

تقرير الأمين العام عن المسألة المتعلقة بهاييتي
(S/1995/614)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسائل من ممثلي فنزويلا وكندا وهاييتي يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المتبعة أعتمد، بموافقة المجلس، أن أدعو أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك وفقا لأحكام الميثاق ذات الصلة والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد لونغشامب (هاييتي) مقعدا إلى طاولة المجلس، وشغل السيد مانزاناريس (فنزويلا) والسيد كارسغارد (كندا) المقعدين المخصصين لهما إلى جانب قاعة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. يجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

أمام أعضاء المجلس تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هاييتي، الوثيقة S/1995/614. وأمام أعضاء المجلس أيضا الوثيقة S/1995/629 التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الأرجنتين وفرنسا وفنزويلا وكندا وهندوراس والولايات المتحدة الأمريكية.

المتكلم الأول ممثل كندا. أدعوه إلى شغل مقعد إلى طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كارسغارد (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): بما أن هذه هي المرة الأولى التي يخاطب فيها وفد بلدي

مجلس الأمن هذا الشهر، اسمحوا لي أن أهنتكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه، وعلى الطريقة الفعالة التي أدركتم بها أعمال المجلس لهذا الشهر. أود أيضا أن أشكر الممثل الدائم لألمانيا على روحه القيادية أثناء شهر حزيران/يونيه.

حينما اجتمع مجلس الأمن في كانون الثاني/يناير من هذا العام للإذن بوزع بعثة الأمم المتحدة في هاييتي كان الأمل يحدو المجتمع الدولي في أن تمضي هاييتي قدما في جهودها لبناء مجتمع مستقر وديمقراطي. وفي غضون الأشهر الستة الماضية أحرزت هاييتي تقدما هاما في هذا الاتجاه. ودون إنكار العقبات المقبلة يمكن للهاييتيين الآن أن ينظروا إلى المستقبل بأمل أعظم وخوف أقل، وبعثة الأمم المتحدة في هاييتي، في تنفيذها لولايتها، تضطلع بدور هام في دعم هذه العملية.

وكندا ترحب على وجه الخصوص بنجاح البعثة في المساعدة على خلق الأمن والاستقرار في هاييتي. صحيح أن الجريمة مازالت مشكلة هناك، ولكن أساسيات الحالة قد تغيرت كلية. فقد انتهى القمع السياسي؛ وتوقفت عملية الاغتيال التي كانت ترتكب بالتواطؤ مع السلطات العامة. ولم يعد من ارتكبوا هذه الجرائم في الماضي محصنين من المحاكمة. وأصبح الشعب الهايتي على وعي متزايد بحقوقه، وقادرا على ممارستها بحرية.

ومن أجل ضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل، فإن كندا تعمل مع الحكومة الهايتية وغيرها، ومنها فرنسا والولايات المتحدة، لإنشاء قوة شرطة مدنية محترفة، مدربة تدريباً كاملاً في مجال حقوق الإنسان. ودرب فعلا أكثر من ٧٠٠ شرطي في أكاديمية الشرطة الهايتية في بور - أو - برنس ووزعوا في كل أنحاء البلد. وستلتحق بهم دفعة جديدة تتألف من ٣٥٠ خريجا في الأيام القادمة. إن دور بعثة الأمم المتحدة في هاييتي في إنشاء قوة شرطة فعالة ضروري. وما تقدمه من الدعم والمشورة عنصر أساسي في نجاحها.

كما أن الأمن والاستقرار في هاييتي على المدى الطويل يعتمدان على توطيد حكم القانون وقيام هيئة قضائية مستقلة تحترم حقوق المواطنين، وفي هذا الصدد، نرحب أشد الترحيب بالجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ونؤكد على أهميتها، هذه الجهود التي ترمي حسبما أشار الأمين العام في تقريره إلى إنشاء نظام قضائي فعال. وإن افتتاح كلية القضاة في

ينص عليه مشروع القرار، وإلى مناقشة الخيارات المتعلقة باستمرار الوجود الدولي في هايتي.

وتسهم بعثة الأمم المتحدة في هايتي إسهاما أساسيا لا يمكن إنكاره في عودة الاستقرار وبناء مجتمع ديمقراطي في هايتي. واضطلع موظفو بعثة الأمم المتحدة في هايتي بمهامهم بمهنية كبيرة وهم يتمتعون بثقة الشعب الهايتي. لهذه الأسباب، يسر كندا أن تؤيد مشروع القرار المعروض على المجلس وتشارك في تقديمه.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإسبانية): أشكر ممثل كندا على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي. المتكلم التالي ممثل هايتي، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد لونغشامب (هايتي) (ترجمة شفوية عن الفرنسية):
يود وفد بلدي، سيدي، أن يعرب عن رضاه برؤيتكم تتراأسون أعمال مجلس الأمن لشهر تموز/يوليه. ولا يساورنا شك أن مهاراتكم الدبلوماسية الأكيدة ورؤيتكم الواضحة وخبرتكم قد ضمننت بنجاح أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر.

ويتوجه وفد هايتي بشكره الخالص إلى الأمين العام على تقريره المتعلق بأنشطة بعثة الأمم المتحدة في هايتي، التي أوكل إليها المجلس، في قراره ٩٤٠ (١٩٩٤) مهمة مساعدة الحكومة الهايتية في مهمتها المتمثلة في الحفاظ على البيئة الآمنة والمستقرة، التي أنشئت خلال مرحلة وجود القوة المتعددة الجنسيات، والتدريب المهني للقوات المسلحة، وإنشاء قوة شرطة مدنية منفصلة عن الجيش، وتنظيم وإجراء الانتخابات البلدية والتشريعية الضرورية لإرساء الديمقراطية التي لا رجعة فيها في هايتي.

ويوافق وفد بلدي تماما على آراء الأمين العام التي تفيد بأن موظفي بعثة الأمم المتحدة في هايتي يضطلعون بمهامهم على نحو مثالي.

وبفضل مساعدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي، فإن العنف السياسي قد انحسر انحسارا ملحوظا، بالإضافة إلى معدل الجريمة، التي كانت في وقت من الأوقات تقوض ثقة شعب هايتي بعملية استعادة النظام الدستوري في البلد. وفي هذه الأيام، عادت حياة الليل إلى سابق عهدها، ولا سيما في بور - أو - برنس، كما دلت

بور - أو - برنس يمثل خطوة إيجابية فيما هو عنصر طويل الأمد وإن يكن حاسما لمستقبل الديمقراطية في هايتي. وتشارك كندا في هذه الجهود، عن طريق برنامج، من بين عدة مشروعات، يهدف إلى تنشيط نظام المحاكم الصغرى وذلك عن طريق إصلاح المحاكم وبرنامج لتدريب الموظفين الرسميين.

وفي ٢٥ حزيران/يونيه، أجرت هايتي أول انتخابات حرة منذ الانقلاب الذي وقع في أيلول/سبتمبر ١٩٩١. ومثل تنظيم هذه الانتخابات تحديات سوقية هائلة. وأجريت الانتخابات في بيئة خلت من العنف إلى حد كبير في أغلبية أوساط الجمهور الهايتي. وهذا دليل مشجع على الإرادة الديمقراطية لدى الشعب الهايتي والعمل الدؤوب من جانب موظفي الانتخابات والمراقبين الدوليين في انحاء البلد.

ونرى أن الجولة الأولى من الانتخابات التشريعية والبلدية شكلت خطوة أولى في مجال التطور السياسي والاجتماعي والاقتصادي لهايتي وتشير إلى أن الديمقراطية في هايتي أخذت ترسخ أقدامها. لقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة في هايتي مساهمة ذات أهمية حيوية في هذه العملية عن طريق المساعدة على ضمان الأمن العام وتوفير الدعم السوقي للمجلس الانتخابي المؤقت.

ومع ذلك لم يجر التصويت دون وقوع مشاكل كبيرة، كما جاء في التقرير الذي أعدته بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية. ونحث بقوة جميع الأطراف في هذه العملية على حل هذه الصعوبات وضمان إنجاز الانتخابات بطريقة حرة ونزيهة.

فالولاية التي اضطلعت بأدائها بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى اليوم تثير الإعجاب، ومشروع القرار الذي ينظر فيه مجلس الأمن اليوم يمدد ولاية البعثة حتى شباط/فبراير ١٩٩٦. ونعتقد أن من المهم أن ننظر، قبل انتهاء هذه الولاية بوقت طويل، في الطرق التي تكفل ضمان استمرار ما تساعد الهايتيين على بناءه. ولو أن الأسس الديمقراطية لبناء هايتي في المستقبل، التي تساعد في إنشائها عن طريق الاستثمار الكبير في بعثة الأمم المتحدة في هايتي، أخذت تنهار في غياب المشاركة المستمرة للمجتمع الدولي لكان ذلك مؤسفا. وتحقيقا لهذه الغاية، نتطلع قدما إلى تقرير الأمين العام عند منتصف فترة تمديد هذه الولاية القادمة، كما

حزيران/يونيه. ورغم عدد من المشاكل التي منعت كثيرين من التصويت، اعتبر الإقبال الشعبي معقولا. لقد كانت الظروف التنظيمية غير مثالية، ووقعت بعض الحوادث التي أدت إما إلى تأجيل الانتخابات أو إلى إلغائها في بعض المناطق. ولهذا السبب ستجرى انتخابات جزئية في المناطق التي لم يكن من الممكن إجراء انتخابات بها يوم ٢٥ حزيران/يونيه، وذلك قبل إجراء الجولة الثانية من الاقتراح.

ومع ذلك، بالنظر إلى عدم رضا بعض المنظمات السياسية وتهديد بعض المرشحين بمقاطعة الجولة الثانية، أعيد تنظيم المجلس الانتخابي المؤقت، في أعقاب استقالة رئيسه. ويؤمل أن تراعى في تنظيم الانتخابات المكملة والجولة الثانية العيوب التي ظهرت في الجولة الأولى.

وعموما يبدأ تنظيم الحياة الطبيعية في هايتي على أساس ديمقراطي، بما يرضي الهايتيين بشكل كبير. ومما يؤسف له أن آثار الانقلاب على اقتصاد البلد الذي كان يتسم بالفقر فعلا هي الآن أكبر معوق للاستقرار. ورغم الأداء الكبير في مجال الميزانية، وسخاء المجتمع الدولي، فإن معظم أنشطة الحكومة حتى الآن وجهت فقط إلى ميزان المدفوعات، وتشغيل مؤسسات الدولة، والمعونة الإنسانية الطارئة وصيانة المخزونات.

وإن تسهيل الانتقال بمعظم الهايتيين من الفقر المدقع غير الملائم للبشر إلى الفقر مع الكرامة لا يزال هو الهدف الرئيسي؛ ولا يمكن لبرنامج حكومة جان - برتران أريستيد للمصالحة الوطنية أن يكتمل إلا بتحقيق هذا الهدف. ولهذا الغرض، تضع الحكومة آليات مرنة يمكنها أن تحصل على الموارد المتاحة وتحولها إلى مصادر عمالة.

وقبل عام تماما، اتخذ مجلس الأمن الموقر القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وفي ذلك الوقت، كانت هايتي تحت نير دكتاتورية عسكرية بالغة الشدة؛ لم تكن هناك حرية في البلد، ولا حتى حرية العبادة. ومع أن الصورة ليست كلها وردية بعد، فهناك الآن على الأقل أمل، فقد كسب شعب هايتي مرة أخرى الحق في أن يقرر مصيره، وأنا واثق بأنه سيستخدمه استخداما حسنا. وأود هنا أن أثنى على شجاعة ذلك الشعب الذي كوفئ على عزمه بدعم المجتمع الدولي، ويمكن عزمه من استعادة النظام الدستوري إلى هايتي.

على ذلك المهرجان الثقافي الناجح الذي جرى في نهاية الأسبوع الماضي، والذي قامت به فرقة "بويون راسن"، في مدرج سلفيو كاتور في بور - أو - برنس، حيث أنهت عروضها في الساعات الأولى من الصباح فقط. وبطبيعة الحال فإن تحقيق الأمن الشامل ما زال بعيدا جدا، إلا أن الإحساس العام بانعدام الأمن أخذ يتبدد.

ومما يثير السخرية أن الانهيار غير المتوقع لقوات الأمن في هايتي قد أسهم في هذه الحالة. ولذا، وبغية ضمان أمن المنشآت الأساسية وداخل إطار التدريب المهني للقوات المسلحة الهايتية، فقد تم تشكيل وحدات تدريب خاصة. وبالإضافة إلى الحرس الجمهوري، تم تشكيل وحدة أمن وزارية، ووحدة أمن قضائية، ووحدة أمن للموانئ ووحدة أمن للمطارات. وعما قريب سيتم تشغيل هيئات أخرى، مثل حرس الحدود وخفر السواحل.

علاوة على ذلك، فإن قوة الشرطة المؤقتة تضطلع بمهمتها على نحو مرض. وجرى وزع ثلاث دفعات متعاقبة من أكاديمية الشرطة الجديدة في مختلف المدن الهايتية: وهي بيتيون - فيل، ودلماس، وبور - أو - برنس، وكيب - هايتيان وغونيفيس. فالحكومة الحالية على ثقة أنه بحلول ٧ شباط/فبراير ١٩٩٦، لدى نقل السلطة إلى الحكومة الجديدة، ستتوفر لدى هايتي البنية الأساسية المناسبة والأفراد لضمان أمن سكانها ومؤسساتها ولحماية السلامة الإقليمية للبلد.

وبالإضافة إلى إنشاء المؤسسات الأمنية، فإن الحكومة مشغولة بعملية إصلاح واسعة للنظام الجزائي والقضائي. وأنشئت أكاديمية جديدة للعدالة، ونظمت دورات لإعادة تدريب الموظفين القضائيين الذين يشغلون مناصبهم الآن. وجرى التأكيد الخاص على إدارة مراكز الاحتجاز والكثير من هذه المراكز قد جددت، أو أنها قيد التجديد.

لقد عين الكثير من العاملين الأكفاء، وعقدت دورات تدريبية لحراس السجون. وحتى يكفل وضع معاناة الناس الذين كانوا ضحايا الانقلاب في الاعتبار، أنشأت الحكومة لجنة وطنية جديدة للتوصل إلى الحقيقة وتحقيق العدالة لتجري تحريات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت فيما بين ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩١ و ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤.

وهذه المبادرات جميعا ساعدت على تهيئة المناخ الصحيح لانتخابات تشريعية وبلدية أجريت في

في تهيئة مناخ موات للديمقراطية، حيث تستعد هايتي لإكمال هذه الانتخابات وانتخابات الرئاسة التالية. وفي آخر الأمر، فإن مستقبل هايتي سيكون في أيدي شعبه، أما المساعدة الدولية فهي تكمل فقط جهوده لتحقيق السلم والديمقراطية وتنمية بلده.

إن إعادة هيكلة هايتي تتضمن إصلاح الحكومة، والسلطة العسكرية، والاقتصاد - كل ذلك في وقت واحد. ويرى وفد بلدي أنه بغير حكومة مستقرة، لا يمكن أن يكفل أمن الشعب. وبغير الأمن والاستقرار، لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية لهايتي. وهناك رابطة بين السلم والاستقرار والتنمية في هايتي. ولذلك، فإن توفير الأمن الكافي ضروري لحماية شعب هايتي. وفي هذا الشأن، نشني على أفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي لدورهم الرئيسي في إنشاء قوة شرطة مدنية. وأن تشغيل الشرطة الوطنية بالكامل ضروري لتوطيد الديمقراطية وتعزيز نظام العدالة في هايتي. وسيكون إنشاء الشرطة الوطنية الهايتية وتوسيع نطاقها حيويين لأمن الحكومة وشعبها. وإنشاء قوة شرطة ذات حجم وبنية وافيين بالغرض ليس مهمة بسيطة، ولكنه أساسي لتأمين الديمقراطية. ويعتقد وفد بلدي أن عنصر الشرطة المدنية بالبعثة قام بدور كبير في إنشاء قوة الشرطة هذه.

إن أمن هايتي الشامل، وبخاصة أمن العاصمة، بور - أو - برينس، قد تحسن بشكل ثابت منذ آخر تقرير قدمه الأمين العام. والعنف السياسي، وأعمال القتل التي تقوم بها جماعات الاقتصاص الأهلية والجرائم العادية انخفضت بشكل كبير، مما يدل على أن حكم القانون أصبح أقوى وأكثر قبولاً من جانب مواطني هايتي. وبشكل عام، فإن أمن البعثة مكفول الآن؛ وهناك تهديدات قليلة يتعرض لها أفرادها أو تحديات قليلة لسلطتها. ويعتقد وفد بلدي أنه بحلول شهر شباط/فبراير، بعد الانتقال إلى حكومة منصفة عادلة وقوية بشكل كاف لهايتي سيظل موجوداً رادع قوي ضد الجريمة. ومن ثم، نأمل أن يكون من الممكن إنهاء ولاية البعثة فور تولي حكومة منتخبة دستوريا السلطة بطريقة نظامية.

والنتائج التي أسفرت عنها الإصلاحات في الحكومة والهيكل الأمنية والاقتصاد في هايتي مكنت من إحداث تغييرات اجتماعية إيجابية متنوعة. ونحن نشعر بالارتياح إزاء الإصلاح الجاري في النظامين القضائي والجزائي، بما في ذلك إنشاء سجون جديدة، وإيجاد

وفد بلدي يتطلع بارتياح إلى القرار الذي سيتخذه مجلس الأمن بالإذن بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ويود أن يعرب عن شكره للممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد الأخضر الإبراهيمي، ولأفراد بعثة الأمم المتحدة في هايتي، ولجميع الذين بذلوا قصارى جهدهم لجعل البعثة ناجحة. وستواصل حكومة جان - برتران أريستيد العمل بشكل وثيق مع بعثة الأمم المتحدة في هايتي خلال فترة عملها حتى يمكن جعل تلك النجاحات دائمة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الأسبانية): أشكر ممثل هايتي على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

أفهم أن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. وما لم أسمع اعتراضاً، سأطرح مشروع القرار للتصويت.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أعطي الكلمة أولاً للممثلين الراغبين في الإدلاء ببيانات قبل التصويت.

السيد ويبيسونو (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يود وفد بلدي أولاً أن يعرب عن تقديره للأمين العام على تقريره المتعلق ببعثة الأمم المتحدة في هايتي. ونود أيضاً أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام في هايتي، السيد الأخضر الإبراهيمي، وجميع أفراد البعثة على الطريقة المثالية التي يقومون بها بمهامهم نيابة عنا. ويسر وفد بلدي النجاح الشامل للبعثة، وبخاصة انتقال المسؤولية السلس المستمر إلى السلطات الهايتية.

لقد كان دور البعثة حاسماً في مساعدة حكومة هايتي في جهودها لبناء دولة أكثر ديمقراطية وأمناً واستقراراً. وقد انعكس نجاحها في نتيجة الانتخابات التي أجريت مؤخراً يوم ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٥، والتي اجتمعت فيها نسبة كبيرة من الشعب الهايتي بطريقة سلمية آمنة للإدلاء بأصواتها بحرية. وسيكون اشتراكها بحماس في انتخابات الرئاسة المقرر عقدها في أواخر هذا العام خطوة أساسية أخرى نحو توطيد الديمقراطية. إلا أن عملية إرساء الديمقراطية في هايتي ينبغي أن تبنى على المصالحة الوطنية. وفي هذا الشأن، كانت جهود الرئيس جان - برتران أريستيد للنهوض بتلك العملية لا غنى عنها

كلية إلى سلطة الشعب الهايتي، نتوقع أن يحدث تطور في هايتي نحو ديمقراطية آمنة تحترم في جميع أنحاء العالم.

وعلى أساس هذه الاعتبارات، سيصوت وفد بلدي لصالح مشروع القرار.

السيد نكغوي (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يتبع وفد بوتسوانا التطورات التي تحدث في هايتي باهتمام بالغ، ونحن ممتنون في هذا الصدد للأمين العام على تقريره عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ونلاحظ مع الارتياح بأن هايتي بلغت فعلا مستوى من الاستقرار أهّلها أن تكون مقرا لاجتماع عام ناجح لمنظمة الدول الأمريكية، إلى جانب أنشطة دولية أخرى في البلد.

ومما يقلقنا بعض الشيء أن إجراء الانتخابات البلدية والتشريعية لم يكن في بعض النواحي سلسا كما كنا نتمناه. ومع ذلك، نشعر بالامتنان إزاء أن جميع المشاكل والنواقص التنظيمية التي أتى تقرير الأمين العام على سردها كانت أخطاء غير متعمدة، ولم تكن موجهة ضد أي حزب سياسي مشارك، أو لم يكن القصد منها إفادة أي إنسان. ونأمل في أن يعتبرها جميع من يعنيه الأمر من أفراد ومنظمات دروسا مفيدة تنفع فيما تبقى من انتخابات تجري في وقت لاحق من هذا العام.

وتقوم بعثة الأمم المتحدة في هايتي بعمل رائع للمساعدة في عملية إضفاء الطابع الديمقراطي في هايتي، وتستحق ثناء مجلس الأمن، وعلى وجه الخصوص بسبب مساهمتها في الشعور السائد بالسلامة والأمن في البلد. وتجدر الملاحظة أن ما كان منتشرا في بداية السنة من أعمال قتل بدافع سياسي أو من جانب جماعات الاقتصاص المحلية أخذ يتبدد، مفسحا المجال لجو من الهدوء والاستقرار النسبيين. وفي هذا الصدد، نلاحظ مع الارتياح التقدم المحرز في تدريب ووزع الشرطة الوطنية الهايتية ووحدات أمنية أخرى تضطلع تدريجيا بالمسؤولية الكبرى عن القانون والنظام في البلد.

ونحن نؤيد تضمين عناصر التطور الاقتصادي والاجتماعي في عمليات حفظ السلم، ولكن ضمن حدود معينة لولاية البعثة بالذات. ونعتقد أن عمليتي السلم والتنمية المزدوجتين ينبغي أن ترافقا معا لأن التطور الاقتصادي لا غنى عنه إبان الاستقرار الذي سيعقب الصراع في البلد حين تغادر بعثة الأمم المتحدة لحفظ

حراس أعيد تدريبهم ومدعين عامين مدرّبين حديثا. وهذه المؤسسات ستكون بآن إقامة العدالة سريعة ولكنها نزيهة، وبأن حقوق المتهمين والمدانين لا تنتهك.

ونثني على العديد من الذين ينفذون مشاريع لتحسين إمدادات الطاقة، والنقل، وإعادة توطين اللاجئين، وتطوير برامج صحية. ولقد تم تحقيق تقدم سريع في مجالات من قبيل التحصين، وتنظيم الأسرة، والتعليم، وبرامج توفير الأغذية والمياه العذبة. وهذه البرامج تمثل الهدف الأمثل لإعادة البناء - أي رفع مستوى المعيشة بما يعود بالفائدة على هايتي بأسرها.

وبغية تعزيز هذه الأهداف الاجتماعية، من الضروري أن يترافق تطوير العملية الديمقراطية في هايتي مع التنمية الاقتصادية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يؤكد على منع الصراع، وينبغي له أن يركّز على جذور الصراع، من قبيل التخلف الاقتصادي وعدم وجود مؤسسة سياسية مشروعة. لذلك من الحيوي أن يكفل المجتمع الدولي بأن الجهود التي يبذلها من أجل إعادة بناء الأعمدة الثلاثة لهذه الديمقراطية الياقة - أي الحكومة، والهيكل الأمنية والاقتصاد - لن تقصر في تحقيق توقعاتنا.

ويؤكد وفد بلدي بالتالي أهمية الفقرة ١٠ من مشروع القرار، التي تطلب إلى الدول والمؤسسات الدولية أن

"تواصل تقديم المساعدة إلى هايتي، حكومة وشعبا، في الوقت الذي يعرزان فيه مكاسبهما على طريق الديمقراطية والاستقرار".

والتسوية في هايتي برهنت للعالم أن التعاون والتشاور البنّائين بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية أمر هام لنجاح المساعدة الدولية لتحقيق التقدم والاستقرار السياسيين. وبرهن تحول هايتي أن الجهود المشتركة التي تبذلها الأمم المتحدة ومنظمة إقليمية بإمكانها أن تحقق السلم والاستقرار في تلك المنطقة.

وسيؤيد وفد بلدي مشروع القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي فترة سبعة أشهر، ونعتقد أن هايتي سيكون لديها في غضون هذه الفترة حكومة اختارها شعب هايتي عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، تكون قادرة على أن تحكم بصورة سلمية وعادلة، وباتاحة قليل من الوقت الاضافي لتيسير نقل الحكم في هايتي

الصين باستمرار الشعب الهايتي في الجهود التي يبذلها سعيا للسلم والاستقرار ولإعادة بناء بلده، اعتقادات بأن من شأن ذلك أن يساعد على إحلال السلم والاستقرار في المنطقة.

ونأمل أملا صادقا في أن تنجز بعثة الأمم المتحدة في هايتي الولاية الموكولة إليها في هايتي بنجاح، وتقدم بالتالي اسهامها في السلم والتنمية في هايتي وفي أمريكا اللاتينية بصورة عامة. ونحن نرى أن إيجاد بيئة مستقرة من السلم المؤاتي للتنمية الاقتصادية هو السبيل الوحيد لبلد يكون قويا ومزدهرا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): أ طرح الآن مشروع القرار (S/1995/629) للتصويت.

أجري تصويت بر رفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، الأرجنتين، ألمانيا، اندونيسيا، إيطاليا، بوتسوانا، الجمهورية التشيكية، رواندا، الصين، عمان، فرنسا، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا، الشمالية، نيجيريا، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الاسبانية): هناك ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالاجماع بوصفه القرار ١٠٠٧ (١٩٩٥).

أعطي الكلمة الآن للأعضاء الذين يرغبون في الادلاء ببيانات بعد التصويت.

السيدة ألبرايت (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): قبل عام واحد، اتخذ هذا المجلس القرار التاريخي بالإذن للدول الأعضاء باستخدام جميع الوسائل اللازمة لاستعادة السلطة الدستورية الشرعية في هايتي. ومنذ ذلك الوقت، قطعنا شوطا طويلا. لقد غادرت سلطات الأمر الواقع السابقة هايتي، وعاد الرئيس أريستيد الى منصبه، وأقامت قوة متعددة الجنسيات بيئة آمنة مستقرة في البلاد، وأجريت انتخابات برلمانية. وشكلت عودة الرئيس أريستيد الى هايتي نهاية حقبة مرة طويلة من الطغيان والفساد وبداية رحلة هايتي صوب ديمقراطية مؤسسية كاملة.

السلم. وبدأ هذا يؤتي ثماره فعلا في هايتي. ومن شأن النهضة الاقتصادية في هايتي أن توفر فرصا لتوظيف الذين سرحوا من شرطة وأفراد عسكريين يمكن أن يصبحوا مصدر عدم زعزعة الاستقرار السياسي.

ويستحق شعب هايتي المساعدة والتعاون من قبل المجتمع الدولي من أجل أن يوطد أسس المكاسب التي حققها حتى الآن، فيما يعمل على تنفيذ المهام الماثلة أمامه. ونأمل في أن يتحقق هذا الدعم قريبا.

إننا نؤيد تأييدا كاملا تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٦. ونأمل في ألا يحتاج مجلس الأمن إلى تجديد الولاية في العام المقبل. والبعثة تقوم بعمل جيد جدا بصورة عامة بحيث لا يوجد سبب للشك في اختتام عملها على نحو ناجح. لذلك سنصوت تأييدا لمشروع القرار.

السيد تشن هوا صن (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية): سيصوت الوفد الصيني مؤيدا لمشروع القرار بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي. لقد أيدت الحكومة الصينية والشعب الصيني منذ البداية عملية السلم في هايتي والجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة الشعب الهايتي على التوصل إلى السلم الدائم. ونرحب بالتقدم الجديد الذي أحرز في عملية السلم الهايتية، وما سجل من حالة مستقرة بصورة عامة، وإجراء جولة أولى سلسلة نسبيا للانتخابات التشريعية، واستمرار تحسن الحالة الأمنية في هايتي. ونقدر النجاح الذي حققته بعثة الأمم المتحدة في هايتي في مساعدة الحكومة الهايتية على توفير بيئة آمنة ومستقرة.

ونلاحظ أيضا أنه لا تزال مشاكل عديدة قائمة في هايتي اليوم، كما أشار إليه الأمين العام في تقريره. فعملية السلم الهايتية تمر الآن بمرحلة حرجية. ونأمل في أن يساعد مشروع القرار المعروض على مجلس الأمن اليوم حكومة هايتي وشعبها، وبمساعدة من المجتمع الدولي، على تعزيز المصالحة الوطنية والتغلب على الصعوبات الماثلة أمامهما، كي يتم إيجاد بيئة داخلية وخارجية مؤاتية لإعادة بناء وطنهما.

والوفد الصيني، إذ يؤيد مشروع القرار، يأخذ أيضا بعين الاعتبار المطمح المتوقع لبلدان أمريكا اللاتينية إلى توطيد انجازات السلم في هايتي. ويشعر الشعب الصيني بمشاعر حارة للغاية إزاء شعب أمريكا اللاتينية. وأيدت

قدرته الجديدة على اختيار قادته. وقد أصبح هذا التحول ممكنا بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي.

وولاية البعثة - وهي مساعدة حكومة هايتي في الحفاظ على بيئة آمنة مستقرة، وحماية حكومة هايتي والمنشآت الرئيسية والمساعدة في عقد الانتخابات وإضفاء الطابع المهني على قوات الأمن - ولاية فعالة، قمنا بتمديد ها بروج التزامنا الأصلي في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وقد أحرزت بعثة الأمم المتحدة في هايتي تقدما ملموسا، وبهذا التمديد سيسمح لها بأن تَتِم ما بدأت.

ويوافق وفدي على ملاحظة الأمين العام من أن هناك حاجة ملحة في هايتي لإكساب الشرطة قدرات فعالة وما يتصل بذلك من جهود لبناء المؤسسات. وقد عبر الرئيس أريستيد عن اهتمامات مماثلة. وستقام الشرطة الوطنية الهايتية الجديدة في أوائل العام المقبل، وحكومتنا تتعاون بشدة مع الجهود المبذولة لتدريب هذه القوة الجديدة وتجهيزها. وإن وزع ٧٠٠ فرد من أفراد الشرطة الجديدة مؤخرا والجهود المستمرة المبذولة في هايتي لتدريب موظفين قضائيين جدد، خطوتان أوليتان هامتان. ودور كتيبة الشرطة المدنية التابعة للبعثة في هذا الجهد جدير بالتقدير. ونحن نردد نداء الأمين العام للدول الأعضاء بتقديم أموال إضافية لهذه المهمة الحيوية.

إن مهمتنا الآن ثلاثية: أولا، ضمان اتمام انتخابات حرة نزيهة. ولتحقيق هذا يجب علينا أن نشجع شعب هايتي على أن يظل ملتزما بالعملية الانتخابية؛ ويجب علينا أن نشجع السلطات الانتخابية في هايتي على تحسين تلك العملية، ويجب علينا أن نشجع الأحزاب السياسية في هايتي - سواء كان الفوز حليفها أم لا هذه المرة - أن تواصل المسيرة. والأهم من ذلك، يجب علينا أن نساعد على تعزيز الآليات اللازمة للتأكد من أن هذا الحدث الانتخابي الهام سيؤدي إلى نظام حكم مقام على النحو الواجب ومنتخب بحرية.

وثانيا، يجب أن نواصل بقوة جميع الجهود الرامية إلى إكمال إنشاء قوة شرطة مدنية محترفة ونظام قضائي فعال. وثالثا، يجب علينا أن نواصل ضمان تنسيق المساعدة التقنية والاقتصادية الفعالة للإسهام في إعادة بناء هايتي. وهنا نسلط الضوء على الدور الحيوي للمؤسسات المالية الدولية والوكالات المتخصصة التابعة

واليوم اتخذنا قرارا بتجديد التزام المجتمع الدولي بمساعدة شعب هايتي في هذه الرحلة. وقد أبدينا دعمنا بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى آخر شباط/فبراير ١٩٩٦. وفي ذلك الوقت ستنتهي البعثة ولايتها على النحو المتوخى في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وإن إسهام البعثة في وضع اللبنات الأولى في بناء هايتي سلمية ديمقراطية مزدهرة يفي بأفضل آماني مجتمع الأمم.

ونحن نشيد إشادة خاصة اليوم بالرجال والنساء الشجعان الذين ألزموا أنفسهم، باعتبارهم جزءا من بعثة الأمم المتحدة في هايتي، بالعمل من أجل مستقبل هايتي. ويجب لعملهم أن يستمر. ونوجه شكرنا الخالص أيضا للممثل الخاص، السيد الابراهيمي. وهذا هو السبب في اشتراك الولايات المتحدة باعتراز، إلى جانب أصدقاء هايتي، في تقديم القرار الذي اتخذناه هنا اليوم بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى آخر شباط/فبراير ١٩٩٦.

وبفضل دعم المجتمع الدولي، عقدت هايتي في الشهر الماضي أول انتخابات ديمقراطية تجريها خلال خمس سنوات، وتستعد لإتمام هذه الانتخابات. ولئن كانت هناك بعض المشاكل الخطيرة، فإن الانتخابات كانت خطوة إيجابية صوب توطيد الديمقراطية في هايتي. ولم يشاهد المراقبون الدوليون سوى حالات قليلة من التزيف في الانتخابات كما لم يجدوا دليلا على أي جهد منظم أو واسع النطاق لإفساد الانتخابات أو لتزييف النتائج. ومع ذلك كانت العملية في حالات عديدة، على حد تعبير أحد المراقبين، "حرة نزيهة وفاسدة".

ومع ذلك اقتضى الأمر شجاعة وإيمانا كبيرين من مليونين من الهايتيين للذهاب إلى صناديق الانتخاب في ٢٥ حزيران/يونيه، والانضمام إلى مسيرة الديمقراطية. وقد أسهمت بعثة الأمم المتحدة في هايتي، إلى جانب البعثة المدنية الدولية، في تحقيق إحساس الشعب بالأمن صباح يوم ٢٥ حزيران/يونيه.

ويقرب شعب هايتي من معلوم آخر في مسيرة الديمقراطية: ألا وهو التحول من حكومة منتخبة إلى أخرى في شباط/فبراير القادم. ولئن كانت هناك دول عديدة تنظر إلى هذا باعتباره قضية مسلمة، فإن هايتي لم تشهد مثل هذا الحدث إطلاقا. فقد عانى شعب هايتي عقودا من حكم المستبدين؛ وهو يحتفي الآن بممارسة

ونرجو - وأكرر - ألا تؤجل الانتخابات المقبلة وأن تكون خالية من المخالفات الإجرائية التي حدثت.

إن التقرير الشامل للأمين العام (S/1995/614) المعروض على المجلس من أجل مداولاته، التي توجت بالقرار الذي اتخذناه اليوم، يتضمن ملاحظات وتوصيات نوافق عليها. والتقرير، في جملة أمور، يسجل الأهمية الكبيرة للتعاون مع منظمة الدول الأمريكية في هذه المهمة. ونحن مقتنعون باستصواب العمل بشكل منسق ومتضافر وبتقسيم العمل في مبادرات تسمح باشتراك منظماتنا العالمية مع المنظمة الإقليمية المختصة.

وفي حالة هايتي، تظهر جهود حفظ السلام وبناء السلم بعد انتهاء الصراع مجتمعة، كما ترد في مجموعة من المشاريع المحددة التي وصفها الأمين العام، أن الجمع بينها ليس ممكنا فحسب ولكن مرغوب فيه أيضا.

واسمحوا لي أن اختتم بياني بالتأكيد على أهمية وجود المنظمة والدول الأعضاء التي وفرت الأفراد إسهاما في جهود توطيد الديمقراطية في هايتي. ونأمل أن يكون التزام شعب هايتي بمسار المصالحة الحالي إلزاما لا رجعة فيه، بحيث يتمكن هذا الشعب الذي هو هدف جهودنا، بعد القدر الكبير من الجرائم والقدر الكبير من المعاناة والحالات الكثيرة من النفي، من التمتع بالسلم والأمن واحترام حقوق الإنسان والاستقرار العام، وهي السمات المتأصلة في كل المجتمعات الديمقراطية.

السيد أيتل (ألمانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت ألمانيا توا مؤيدة تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة سبعة أشهر إضافية. ومنذ الازع التام لهذه البعثة، الذي بدأ في شباط/فبراير الماضي، أحرز قدر كبير من التقدم. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة في هايتي وطدت دعائم بيئة آمنة ومستقرة. وإنشاء قوة شرطة مدنية جار على قدم وساق. وقد سمح وجود البعثة بإجراء الانتخابات في مناخ من الحرية والأمن لم يسبق لهما مثيل. وبناء على ذلك تود حكومتني أن تعرب عن امتنانها للممثل الخاص للأمين العام ولأعضاء وموظفي البعثة على مساعدتهم لهايتي حكومة وشعبا في سعيها الى تحقيق الديمقراطية القويمة والدائمة والرخاء الاقتصادي والمصالحة الوطنية.

ولكن تقوم حاجة الى جهود إضافية فالحالة لا تزال هشة. وزيادة إقرار الديمقراطية في هايتي، تتوقف على

للأمم المتحدة والمساعدات الاقتصادية والتقنية التي تقدمها الدول الأعضاء.

وهذه الجهود في هايتي تؤذن بالترزام أوسع من جانب المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، لبناء الديمقراطية. وسيكون هذا طريقا طويلا بالنسبة لهايتي بيد أن تمددنا ولاية البعثة اليوم خطوة جديدة الى الأمام في هذا المسعى التاريخي. وغايتنا واضحة وممكنة التحقيق، ألا وهي هايتي ديمقراطية مستقلة، حيث يدوم السلم وتحترم حقوق الإنسان ويتحقق الرخاء.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): مددنا توا ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة أخرى مدتها سبعة شهور، ونرجو أن تكون الفترة الأخيرة. وهذا سبب مشروع للشعور بالارتياح، نظرا للإحساس بالثقة الذي يخالجنا عندما نتخذ قرارا بشأن عملية يبدو أنها تتحرك بنجاح صوب حل دائم.

والأرجنتين، العضو في مجموعة أصدقاء الأمين العام من أجل هايتي، التي أدت، كما يتضح من أعمالها، دورا رائدا في أمريكا الجنوبية في المهمة الصعبة المتمثلة في استعادة الديمقراطية في هايتي، تشعر بارتياح كبير بصفة خاصة.

إن الوفاء بولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي، كما يبدو، لم يعد محل شك. إن أنشطة الممثل الخاص، السيد الابراهيمي، وكذلك رفاقه المباشرين وجميع أفراد البعثة لم تشبها أية شائبة، ونحن نشجعهم على الاستمرار في جهودهم التي ستجعل ممكنا تتويج مهمتهم الصعبة بالنجاح.

هذا الجهد الإضافي ينبغي أن يستمر من أجل المضي قدما صوب تحقيق الأهداف التي وضعها مجلس الأمن فيما يتصل بإقامة ظروف آمنة مستقرة، وإنشاء قوة شرطة مستقلة وإضفاء الطابع الاحترافي على القوات المسلحة الهايتية وكذلك تهيئة بيئة مؤاتية لإجراء الانتخابات.

إن الانتخابات التشريعية والبلدية التي عقدت في ٢٥ حزيران/يونيه، على الرغم من بعض الأخطاء التنظيمية والإجرائية التي ينبغي تصحيحها في المستقبل، تعتبر دليلا واضحا على التزام شعب هايتي باستعادة مؤسساته.

مهمة حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في هايتي مع الأنشطة الانمائية، على نحو يتماشى مع ولايتها، لتعزيز المؤسسات في هايتي، ستكون لها أهمية خاصة في هذا الشأن. ومرة أخرى، تبرز الصلة التي لا تنفصم عراها بين الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية. فلقد أسهم وجود الأمم المتحدة في تحرير سكان هايتي من الخوف المادي وفي تهيئة الظروف اللازمة لتطور الديمقراطية. والآن تجب تلبية احتياجات أساسية أخرى، كما يجب تحقيق تحسن حقيقي سريع في ظروف المعيشة.

ثمة ملاحظة أخيرة حول جانب بالغ الأهمية - ألا وهو أمن السكان. لقد حققت بعثة الأمم المتحدة في هايتي الكثير، بمساعدة المجتمع الدولي أيضاً، نحو تحسين الظروف الأمنية في البلد بشكل عام. وستكون الأشهر القليلة القادمة حاسمة لإنشاء قوات الشرطة التي يجب، بالطبع، أن تكون مختلفة اختلافاً كاملاً عن القوات التي كانت موجودة في الماضي، ولكن أن تكون في نفس الوقت ذات كفاءة وتنظيم حسن. وهذا سيحدد مستقبل هايتي.

السيد غومر سال (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يشكل اتخاذ قرار اليوم خطوة أخرى إلى الأمام في تقدم هايتي صوب الديمقراطية الكاملة. ويشيد القرار إشادة عن استحقاق بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبالممثل الخاص للأمين العام وبالبلدان المساهمة في البعثة. لقد قطعت البعثة شوطاً كبيراً في تحقيق الأهداف المحددة لها في القرار ٩٤٠ (١٩٩٤). وتلاحظ حكومة بلدي على الخصوص اقتناع الأمين العام، كما يرد في ذلك القرار، بأن تمديد ولاية البعثة الذي أذن به مجلس الأمن توا ينبغي أن يمكن البعثة من إنجاز مهامها.

وتود حكومتي أن تهنيئ بعثة الأمم المتحدة في هايتي على الانتقال السلس من القوة المتعددة الجنسيات وعلى نجاح مهمتها حتى الآن. ونرحب بإجراء الانتخابات التشريعية، ولكننا نشارك الآخرين شواغلهم إزاء الأنباء عن مخالفات وقعت أثناء العملية. ومن الأهمية أن يركز المسؤولون عن تنظيم الجولة القادمة من الانتخابات على حل المشاكل السوقية والإدارية التي نشأت في تلك الجولة.

وستواصل حكومتي تأييد جهود المجتمع الدولي لاستعادة الأمن والديمقراطية في هايتي، ولكن المسؤولية النهائية عن ذلك تقع على شعب هايتي نفسه. ولهذا من الأساسي أن تشارك جميع الأحزاب السياسية في العملية

نجاح إعادة التعمير الاقتصادي والاجتماعي في البلد. وسيتعين على المجتمع الدولي أن يواصل بذل جهوده لتمكين هايتي حكومة وشعباً من توطيد المكاسب التي تحققت حتى الآن وحكومتها ملتزمة بالمشاركة التامة في هذا المسعى.

ويحدونا الأمل أيضاً في أن توفر الانتخابات الجارية في النهاية الأساس المقبول عموماً للحياة السياسية المستقبلية في هايتي. بيد أننا نرى أن تحسين الحوار فيما بين جميع العناصر السياسية ضروري للتوصل إلى توافق آراء على الصعيد الوطني بشأن مستقبل هايتي. ولا بد من التغلب على أوجه القصور التنظيمية في الجولة الأولى من الانتخابات لتهيئة بيئة تسودها الثقة. ونطلب إلى جميع الأطراف تكثيف تعاونها لتحقيق تفاهم مشترك يمكنها جميعاً من المشاركة في الجولات الانتخابية القادمة. ففي آخر الأمر هذا ما ينبغي أن يقضي إلى عملية السلام الذاتية البقاء؛ وإلى الديمقراطية المستقرة وإلى التنمية الاقتصادية. وسيتعين علينا أن نتابع عن كثب الأحداث في هايتي والولاية الحالية تتطور لتحديد مقدار المساعدة الإضافية التي ستكون مطلوبة منا.

السيد منسيوني (إيطاليا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لقد صوتت إيطاليا مؤيدة القرار الذي اتخذته المجلس، والذي تم بموجبه تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى شباط/فبراير من العام القادم. ونعتقد في الواقع أن وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد أسهم إسهاماً فعالاً وحاسماً في التأكيد على الإطار المؤسسي الذي تلهمه المبادئ الديمقراطية في ذلك البلد الكاريبي، تماماً كما أسهم في الشروع في عملية المصالحة الوطنية.

ويحدونا الأمل في أن تقابل الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي بجهود مماثلة من السلطات والقوى السياسية في البلد بحيث تصل العملية إلى خاتمة ايجابية. وستكون جهود الجميع ضرورية لتعزيز التقدم المحرز حتى الآن، وخاصة عن طريق إجراء انتخابات إدارية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية، ولكي تكون البعثة في نهاية ولايتها شاهداً على ولادة ديمقراطية جديدة ومشاركة فيها، وهي ديمقراطية ذات أساس هش بالتأكيد، ولكن بإمكانيات راسخة للنجاح.

والتقدم على الجبهات السياسية والمؤسسية أيضاً سيحدده إلى حد كبير نجاح الجهود المبذولة حالياً من أجل الانتعاش الاقتصادي. ومبادرات الأمين العام لتنسيق

إن الأهمية الرمزية لهذه الانتخابات هي التي حدثت بفرنسا والاتحاد الأوروبي إلى تزويدها بمساهمات مالية وبشرية كبيرة. وسنواصل، بالطبع، تقديم هذه المساهمات لضمان نجاح المراحل اللاحقة حتى نصل إلى ذروتها، وهي الانتخابات الرئاسية التي من المقرر إجراؤها بطريقة حرة ونزيهة وفقا لدستور هايتي. وحقيقي أن الجولة الأولى شهدت بعض الصعوبات اللوجستية والتجاوزات وأوجه القصور، ولكن ذلك لم يشوه نتائجها بأي شكل من الأشكال. ومع ذلك، فإن بعض التجمعات السياسية التي اعتبرت نفسها خاسرة في الانتخابات تطعن في النتائج وتهدد بالانسحاب من العملية بعدم الاشتراك في الجولة القادمة.

وهذا خطأ في اعتقادنا. فالديمقراطية معناها بالتحديد انتخابات يخسرها البعض ويفوز فيها البعض الآخر، وهي تغيير حقيقي في السلطة يقوم على اختيار حر للناخبين. وهذا بالتحديد ما دعا الأمم المتحدة إلى التدخل في هايتي: تمكين ذلك البلد من التمتع بحقوق الأمم الديمقراطية التي كان يستخف بها من قبل.

إن بلدي يناشد جميع الأطراف المعنية - الرئيس أرسيتيد والأحزاب السياسية وشعب هايتي والمجلس الانتخابي المؤقت - أن تشارك في جولة الانتخابات المقبلة. وما زال الرئيس أرسيتيد يدعو إلى الحوار؛ وقد أعلن المجلس الانتخابي المؤقت بالفعل أنه سيقوم بعملية إعادة تنظيم لعلاج القصور الذي شاب الجولة الأولى، الأمر الذي نرحب به. هذا علاوة على الاقتراحات التوفيقية التي طرحت والتي يتعين على الأحزاب السياسية أن تدرسها. فإذا رفضت كان الرفض قرارا في غاية الخطورة وسيحملها المسؤولية عن توقف العملية السياسية.

ويود وفد بلدي أن يوجه إشادة خاصة إلى الممثل الخاص للأمين العام، وهو الممثل الذي أسهم، بمقدرته وحكمته، إسهاما مباشرا في تحقيق نتائج إيجابية للغاية. ونود أيضا أن نشكر جميع أعضاء بعثة الأمم المتحدة في هايتي والبعثة المدنية الدولية، على مساهماتهم الهامة في الدفاع عن حقوق الإنسان وفي التوعية المدنية للسكان. كما يعتقد وفد بلدي أن التعاون بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية نموذج يمكن أن يكون مفيدا في عمليات أخرى في قارات أخرى.

الانتخابية، وذلك بغية إنجاز مهمة ولاية البعثة كما ترد في تقرير الأمين العام.

وتشجعنا ثقة الأمين العام بأن التكلفة الشهرية لبعثة الأمم المتحدة في هايتي ستستوعب في حدود المبلغ الذي سبق أن أذنت به الجمعية العامة. إلا أن هذا الدليل المشجع على الإدارة الفعالة لا يجوز أن يصرفنا عن الحاجة إلى إيجاد حل منصف وطويل الأجل لمشكلة تمويل عمليات حفظ السلام. فنحن لا نود، كما أوضح وفد بلدي في مناسبات أخرى، أن نواجه حالة نجد فيها أن مقدمي قرار ما والمستفيدين المباشرين من الاستقرار الإقليمي المعزز غير قادرين على طمأنة الأمم المتحدة على قدرتهم على دفع اشتراكاتهم لها بالكامل، بينما يقوم الآخرون بذلك.

وختاما، يتطلع وفد بلدي إلى مواصلة توطيد الحكومة النيابية والمجتمع المدني السلمي في هايتي على امتداد الأشهر المقبلة، وإلى إنهاء مهمة بعثة الأمم المتحدة في هايتي بعد نجاح الانتخابات الرئاسية وتنصيب الرئيس في أوائل العام المقبل.

السيد لادسو (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): لقد سر وفد بلدي أيما سرور أن يصوت لصالح القرار ١٠٠٧ (١٩٩٥) الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي حتى شباط/فبراير ١٩٩٦. ونلاحظ، مع ذلك، أنه عندما تسير الأمور على خير ما يرام تكون القاعدة هي تجديد الولاية لستة أشهر على الأقل. ولكن ذلك نادرا ما يحدث.

وفي وقت تواجه فيه عمليات حفظ السلام الأخرى صعوبات جمة، يحق لنا كل الحق أن نرحب بنجاح بعثة الأمم المتحدة في هايتي. فمما لا ينكر أنه منذ تدخل القوة المتعددة الأطراف عملا بقرار مجلس الأمن ٩٤٠ (١٩٩٤)، ثم تولي بعثة الأمم المتحدة في هايتي مهامها، تغيرت الحالة في ذلك البلد تغيرا لا رجعة فيه. وهذا قد يبدو اليوم شيئا عاديا، ولكن الخوف والعنف اللذين كانا حتى وقت قريب جزءا من الحياة اليومية قد اختفيا، وأصبح البلد ينعم بمستوى من الأمن لم يسبق له مثيل. واستؤنفت الحياة السياسية الحقيقية، وهو ما لمسناه في الجولة الأولى من الانتخابات البلدية والتشريعية. وكل هذا يمثل خطوة حاسمة في طريق استعادة الديمقراطية.

يستعيد الهايتيون سيادتهم الكاملة على كل أراضيهم وهم يتولون المسؤولية عن القانون والنظام في بلدهم.

ويرحب وفد بلدي بالمشروع الذي بدأتها الأمم المتحدة لتدريب وكلاء النيابة بالتنسيق مع مشروع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة لتدريب محامين هايتيين في أكاديمية العدالة في بورفو بفرنسا؛ إننا نؤمن حقاً بأن تدريب وإعادة تدريب الأفراد مسألة حيوية لإجراء التغييرات المطلوبة، مثل كسر دورة الإفلات من العقاب، من أجل السماح بتحسين أداء النظام القضائي.

وقد رحبنا، كما يعرف الأعضاء، بقرار مجلس الأمن بالتنسيق بين مهمة حفظ السلام لبعثة الأمم المتحدة في هايتي والأنشطة الإنمائية، وهو اقتراح يعلق عليه وفد بلدي أهمية قصوى. وبينما تأخذ استعادة النظام الدستوري مجراها وكذلك الحوار والتعاون، يتطلع وفد بلدي إلى إرساء مناخ قائم على التعاون الصريح الملموس والبناء بين المجتمع الدولي وحكومة هايتي.

وفي هذا الشأن، يحدو وفد بلدي وطيد الأمل في أن تنتقل الأنشطة التعاونية في هايتي من تدخلات طارئة ومخصصة إلى تدخلات ذات منظور طويل الأجل، مخططة ومبرمجة ومنسقة استراتيجياً. وفي هذا الصدد، نطلب إلى جميع المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الرئيسية متعددة الأطراف، أن تستخدم سلطاتها المعنوية وأن تعمل بالتنسيق الوثيق مع السلطات الهايتية المحلية من أجل تحقيق هذه الأهداف، الأمر الذي سيقدم الدليل على تفانيها ونيتها الصادقة والتزامها بمساعدة شعب في أمس الحاجة إلى هذه المساعدة.

ويود وفد بلدي أيضاً أن يشني على دائني نادي باريس لموافقتهم على إعادة التفاوض على دين هايتي الثنائي. فتخفيض الدين الذي تم لصالح هايتي سينشط النمو الاقتصادي في هايتي لأنه سيحد جزئياً من اعتماد ذلك البلد على المساعدة المالية الدولية التي تستهدف الإغاثة بعد انتهاء الصراع، والتي للأسف كثيراً ما تكون بطيئة، وهذا بدوره سيعجل بخطى هايتي نحو الانتعاش الاقتصادي. وهذه هي حقاً المساعدة المثالية التي ينبغي أن تطبق على جميع البلدان في حالات ما بعد الصراع.

وقد شدد الأمين العام في تقريره على أهمية وجود قوة شرطة فعالة، وإصلاح النظام القضائي لتوطيد العملية الديمقراطية على أساس متين. وحكومتي توافق تماماً على ذلك الرأي، وهو ما جعلها تختار تأكيد تعاونها في هذين المجالين وهما المجالان اللذان يمكنان من بناء المستقبل.

وختاماً، من الواضح بشكل متزايد أن استعادة الديمقراطية لا يمكن أن تتأتى في غياب التنمية الاقتصادية. لذا، نرحب بالقرار الحكيم الذي اتخذته الأمين العام بإعمال هذا التفاعل من بداية العملية، وذلك للإعداد على نحو متسق للمرحلة الحاسمة القادمة، وهي مرحلة توطيد السلام.

السيد أوبلجورو (رواندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية):
يشعر وفد بلدي بسرور بالغ بالعمليات الايجابية المستمرة التي تنفذها بعثة الأمم المتحدة في هايتي، وبخاصة في وقت نتعطش فيه جميعاً إلى قصص نجاح الأمم المتحدة.

ووفد بلدي ينسب جزءاً من النجاح الحالي لبعثة الأمم المتحدة في هايتي إلى الشفافية التي يتوخاها أفراد البعثة في إطلاع الممثل الخاص للأمين العام على الرأي العام في هايتي كما ينعكس في الصحافة المحلية وشبكة الراديو. ونعتقد أن هذا النهج يشجع إلى حد ما على تهيئة مناخ من الثقة والتعاون بين منظومة الأمم المتحدة والشعب الهايتي، لأن كل جانب من الجانبين يعمل في إطار محدد يعرف فيه تماماً ما هي مسؤولياته واختصاصاته.

ومن دواعي سرور وفد بلدي أيضاً أن الحالة الأمنية في هايتي، بعد الانتقال من القوة المتعددة الجنسيات إلى بعثة الأمم المتحدة في هايتي، قد تحسنت كثيراً وخاصة في بور - أو - برنس. كما يود وفد بلدي أن يشيد بقوات الأمن الوطنية الهايتية على إسهامها في تحقيق الأمن النسبي الذي يتمتع به حالياً جميع الهايتيين.

ومع ذلك، يود وفد بلدي أن يشدد على الحاجة الحتمية إلى أن يتولى الأعضاء الجدد في الشرطة الوطنية الهايتية واجباتهم في مدن البلد وقراه، لأن قوة الأمن العام المؤقتة الحالية أصبحت أكثر نشاطاً مما ينبغي، ويرى وفد بلدي من الأهمية القصوى أن

اجراء الانتخابات السابقة وأن يتخذوا جميع الخطوات الضرورية لمعالجة هذه الأخطاء في العملية الانتخابية القادمة. وهذه العملية يجب أن تضمن أن يتم، بحلول شباط/فبراير ١٩٩٦، وهو موعد انتهاء عملية الأمم المتحدة في ذلك البلد، انشاء المؤسسات المنتخبة ديمقراطيا وإقامة نظام أمني مناسب.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الروسية): سأدلي الآن ببيان بوصفي ممثلا لهندوراس.

لقد تلقى وفد بلادي بالارتياح تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة في هايتي. ونعتقد أن التقدم الذي أحرزته بعثة الأمم المتحدة في هايتي في الفترة القصيرة التي مرت على اضطلاعها بمهامها أمر بالغ الأهمية.

ومما يستحق الثناء أنه أمكن بالتعاون مع بعثة مراقبة الانتخابات التابعة لمنظمة الدول الأمريكية والبعثة المدنية الدولية، تهيئة البيئة الصالحة لعقد الانتخابات البلدية والجولة الأولى من الانتخابات التشريعية في ٢٥ حزيران/يونيه.

ويعتقد وفد بلادي أيضا أنه بفضل وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي وأنشطتها، فإن الحالة الأمنية في هايتي قد تحسنت. ومع ذلك، فإننا نتفق مع ما يعلنه الأمين العام في تقريره ومع البيان الرئاسي للمجلس المؤرخ ٢٤ نيسان/أبريل من هذا العام ومفادهما أنه بالرغم من أن وجود بعثة الأمم المتحدة في هايتي يهدف إلى مساعدة الحكومة الهايتية في انشاء بيئة آمنة ومستقرة، فإن الوزع المبكر لقوة شرطة مستقلة دائمة وفعالة في هايتي عنصر هام في تحقيق استقرار طويل الأمد في البلد.

وعليه، فإننا نؤيد توسيع قوة الشرطة الوطنية، لأن هذا سيساعد إلى حد كبير في تعزيز الديمقراطية وتنشيط النظام القضائي الهايتي.

إننا نعي أهمية إدانة بيئة مستقرة وآمنة في هايتي، بالإضافة إلى ضرورة تعزيز مؤسساتها الاجتماعية والديمقراطية. ولهذا السبب، فإننا نود أن نشدد على أهمية أن تواصل هايتي تعاونها في تطوير البلد، الذي يجري الاضطلاع به من جانب برنامج الأمم المتحدة الانمائي وعدد من المؤسسات المالية الدولية الهامة.

بسبب الضرورة المحددة لعملية أطول أجلا في سياق إعادة تنشيط اقتصاداتها.

أخيرا، فإننا نوافق على ملاحظة الأمين العام بشأن ضرورة الحفاظ على بيئة آمنة ومستقرة من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية الضرورية لاستعادة الديمقراطية بصورة دائمة في هايتي. وهذا هو السبب الذي من أجله صوت وفد بلادي مؤيدا لتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة في هايتي لفترة سبعة أشهر لتمكين الحكومة الجديدة المنتخبة دستوريا من تسلم مقاليد الحكم كاملة في هايتي.

السيد سيدوروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الوفد الروسي حسبما ورد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة أن بعثة الأمم المتحدة في هايتي قد حققت تقدما كبيرا في تنفيذ المهمة الموكولة إليها، وبخاصة فيما يتعلق بتوفير بيئة آمنة ومستقرة في هايتي.

ولقد كانت التجربة الأولى في الانتخابات الديمقراطية في هايتي، بالطبع، خطوة هامة من أجل استعادة الديمقراطية في هذه الدولة. وفي الوقت نفسه، نلاحظ بأن ٢٢ حزبا من الأحزاب السياسية الثمانية والعشرين التي شاركت في الانتخابات، قالت بطريقة أو بأخرى، بأنها واجهت مشكلات خطيرة في العملية نفسها والطريقة التي تم بها احصاء الأصوات. وبالإضافة إلى ذلك، قرر ١٥ حزبا من أحزاب المعارضة الرئيسية عدم الاشتراك بتاتا في الانتخابات. وهذه الوقائع ينبغي أن تدفع المجتمع الدولي إلى أن يواصل بكل عناية متابعة تطور الحالة بهدف عقد الجولة القادمة من التصويت، وبعد ذلك الانتخابات الرئاسية.

وإننا نشاطر الأمين العام للأمم المتحدة رأيه بأن أحد العناصر الأساسية في المدى الطويل في تثبيت استقرار الحالة السياسية والأمنية في هايتي يتمثل في تعزيز الحالة الاجتماعية والاقتصادية في البلاد وتحسينها تدريجيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يقدم المساعدة تحقيقا لهذه الغاية.

ونود أن نؤكد أن المسؤولية الرئيسية عن مصير البلاد تقع على عاتق حكومة وشعب هايتي. ويحدونا الأمل أن يتعلم الرئيس أريستيد، وحكومة هايتي وزعماء الأحزاب السياسية من الأخطاء التي ارتكبت في عملية

لا يوجد متكلمون آخرون.

بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٣٥.

وإذ يشارك وفد بلدي في تقديم مشروع القرار هذا، فإنه يؤيد بيان الأمين العام الوارد في الفقرة ٦٣ من تقريره ونصه: "وأملّي أن تجد الحكومة والأحزاب السياسية وشعب هايتي سبلا للتحرك معا إلى الأمام مستفيدين استفادة تامة من أنه يوجد في بلدهم في هذا الوقت عدد كبير من الأفراد الذين وزعهم المجتمع الدولي لمساعدتهم فيما يبذلونه من جهود لاعادة هايتي إلى أسرة الأمم الديمقراطية". (S/1995/614، الفقرة ٦٣).

استأنف مهامه الآن بوصفي رئيسا لمجلس الأمن.